# أثر تطبيق أحكام اتفاقية القطاع الزراعي في جولة أورجواي على الاقتصادات العربية

عبد الناصر نزال العبادي*

ABSTRACT

## The Effects of Applying the Agriculture Agreement of the Uruguay Round on Arab Economies

The agriculture agreement, which was achieved at the Uruguay round, was considered one of the most important and main balancing elements of this conference. However, the agriculture issue constituted the gap that caused an extension of the dead line of the conference that was supposed to end by 1990.

The conflict of interests between the member countries resulted in three years of additional negotiations on trading agricultural goods. This was due to the sensitive issues related to this sector which were the subject of negotiation for the first time in the history of GATT. The negotiations relied in addition to the traditional mechanism of reducing tariffs, on adopting a comprehensive approach by including all the other agricultural commodities into the round.

The impact of the agreement on the Arab economies will be throughly examined, and ways to overcome its adverse effects will be demonstrated.

* مدرس الاقتصاد ، كلية التخطيط والإدارة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، الأردن .

لقد أصبح من الضرورى أن نقف على تقييم موضوعى للآثـــار المحتمـــل أن تلحق بالاقتصادات العربية من جراء قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) وتطبيق اتفاقاتها على أرض الواقع منذ بداية عام ١٩٩٥ ، كـــى نكـــون مؤهليـــن لوضـــع استراتيجيات اقتصادية تفعل من تلك الآثار الإيجابية وتحد من الآثار السلبية .

وتأتى هذه الدراسة للوقوف على قطاع هام من القطاعـــات الاقتصاديـــة فـــى الوطن العربى وهو القطاع الزراعى لما له من أهمية بالغـــة ســـواء مـــن حيـــث مساهمته فى الناتج القومى أو استيعابه لنسبة كبيرة من القوى العاملة فـــى البـــلاد العربية . وتحليل لما سوف يلحق بهذا القطاع من جراء تطبيـــق اتفـــاق الزراعـــة المتفق عليه فى جولة الأورجواى .

**وتعالج هذه الدراسة الجوانب التالية :**

- تمهيد .
- أولاً : أحكام الاتفاق الزراعى .
- ثانياً : المعاملة الخاصة بالدول النامية .
- ثالثاً : الآثار المحتملة لتطبيق الاتفاق على الاقتصادات العربية .
- رابعاً : كيفية مواجهة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية .

**تمهيد :**

تعتبر النتائج التى أسفرت عنها مفاوضات جولـــة أورجـــواى ، بخصـــوص التجارة الدولية من أهم الخطوات منذ بناء أسس النظام الاقتصـــادى الدولـــى فـــى الأربعينات من هذا القرن ، حيث سيترتب عن تنفيذ تلك النتـــائج نشـــوء أوضـــاع جديدة تتأثر بها جميع دول العالم ، سواء أكانت المتعاقدة فى النظام التجارى الدولى

أم تلك التى مازالت خارجه ، ولذا كان مهماً أن تتفهم جميع الدول مضمون الاتفاقيات والترتيبات التى أسفرت عنها جولة أورجواى ، وأن تتعرف على الآثار المحتملة ، حتى تتمكن كل دولة من إعادة ترتيب أوضاعها ومراجعة سياستها الداخلية والخارجية ، للاستفادة مما قد يتيحه النظام الجديد للتجارة الدولية من فرص ، ولتفادى ما قد ينتج عنه من أضرار .

ويعد موضوع تحرير الجوانب المختلفة للتجارة فى السلع الزراعية بمثابة أحد المدخلات الجديدة فى مفاوضات تحرير التجارة الدولية التى لم يسبق تناولها على هذا النطاق قبل مفاوضات جولة أورجواى[١] ، ويرجع ذلك إلى كون قطاع الزراعة من أكثر القطاعات السلعية التى خضعت لسياسات حمائية متشددة من قبل كافة الدول وبخاصة الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبى ، مما أدى إلى إحداث تشوهات بالغة فى الأسعار والسياسات التجارية للإنتاج الزراعى وبالتالى ظهرت نتائج سلبيه على هذا الإنتاج على الصعيد العالمى فى صورة اختلالات فى التركيب المحصولى للدول وتوزيع الموارد الزراعية .

وتأتى هذة التشوهات فى السياسات الزراعية للدول الصناعية المتقدمة فى صورة دعم لهذا القطاع الإنتاجى الحيوى سواء كان دعماً داخلياً أو دعماً للصادرات ، ولقد قدرت دراسات عديدة قيمة الأعباء الناجمة عن الدعم الزراعى فى الدول الصناعية بحوالى ١٥٨ مليار دولار سنوياً[٢] .

وقد انعكس هذا التشوه فى القطاع الزراعى على سير المفاوضات فى إطار جولة أورجواى حيث ظلت الموضوعات الزراعية ضمن أكثر الموضوعات تعقيداً وصعوبة ومصدراً للخلاف بين الولايات المتحدة من جانب والجماعة الاقتصادية

الأوروبية من جانب آخر، حيث كانت تلك الخلافات سبباً لتأخر إنهاء الجولة لأكثر من مرة .

وكان الهدف الأساسى من المفاوضات حول قطاع الزراعة هو إصلاح التشوهات فى التجارة الدولية للزراعة وإخضاعها إلى قواعد السلوك التجارى الدولى للوصول إلى منافسة عادلة بين المنتجين مع التمكين من النفاذ إلى الأسواق العالمية وفقاً لقواعد الجات ، أى بتخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض أو إزالة القيود غير الجمركية .

وقد كانت الخلافات بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية بشأن دعم المزارعين الأوروبيين من أسباب تعثر جولة أوروجواى لاعتراض الولايات المتحدة على مايؤدى إليه هذا الدعم من سهولة غزو المزارعين الأوروبيين للسوق الأمريكية بأسعار منافسة نتيجة التكلفة المدعمة وغير الحقيقية . ولذلك طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بخفض هذا الدعم بنسبة ٧٥% بالنسبة للمنتجات الزراعية الأوروبية ، وخفض الدعم المقدم للمنتجات الأوروبية المصدرة بنسبة ٩٠% مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية ٢٤% والحبوب الزيتية بنسبة ٥٠% .

**١- أحكام الاتفاق الزراعى :**

ويمكن القول إنه وفى ختام أطول جولة للجات وبعد مفاوضات طويلة ومضنية تمكنت الدول المجتمعة من التوصل إلى اتفاق بشأن السلع الزراعية وتحريرها ، والذى تضمن الالتزام بأن يكون هناك جولة أخرى لبحث المزيد من الإصلاح فى مجال الزراعة فى عام ١٩٩٩ ، وهذا يعنى أن ما تم الاتفاق عليه هو

خطوة على الطريق تحتاج المتابعة والتقدم إلى الأمام ، وفى مـــا يلـــى العنـــاصر الأساسية لاتفاق الزراعة[٣] .

**أولاً** : استبدال نظام القيود الكمية على السلع الزراعية بالقيود التعريفية ، وبمعنـــى أخر تحويل القيود غير الجمركية ؛ (كمية – حصص – حظـــر اســـتيراد) ، إلى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولاً ثم تخفيضها ، مع التعهد بعدم الرجـــوع إلى فرض قيود غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل ، على أن يتم خفـــض هذه الرسوم بنسبة ٣٦% من قبل الدول المتقدمة وخلال (٦) سنوات ، أمـــا الدول النامية فقد أعطيت مهلة للتنفيذ مدتها (١٠) ســـنوات وخفـــض فـــى الرسوم بنسبة ٢٤% . على أن يبدأ التنفيذ لكل منهما فى بداية عام ١٩٩٥.

**ثانياً** : فتح أسواق الدول الأعضاء أمام الواردات الخاضعة لقيود غير جمركيـــة ، بحيث تصل نسبة هذه الواردات إلى ٣% عام ١٩٩٥ ثم ترتفع إلى ٥% فـــى عام ٢٠٠٠ من متوسط الاستهلاك السنوى .

**ثالثاً** : خفض الدعم المحلى (Domestic supports ) وهو دعـــم لا يوجـــه إلـــى الصادرات من المحاصيل والمنتجات الزراعية ؛ وإنما دعم يوجـــه للإنتـــاج الزراعى بنسبة ٢٠% . ( من فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨ ) خلال فـــترة التطبيق . وفى حالة ما إذا كان الدعم الداخلى أو المحلى أقل من ٥% فـــإن الدولة لا تلتزم بتطبيق أى تخفيضات .

**رابعاً**: تتبنى الدول الأعضاء قواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشـــرط ألا تتحول فيما بعد إلى سلاح حمائى .

**خامساً:** وحسب ما ورد فى الملحق (٥) لاتفاق الزراعة ، تستثنى الحالات التالية من التحويل الفورى للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية ، بمعنى أنه يمكن الاحتفاظ بالقيود غير التعريفية بعض الوقت بعد دخول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ فى البداية من عام ١٩٩٥ :

أ- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعى معين أقل من ٣% من متوسط الاستهلاك السنوى المحلى لهذا المنتج خلال فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨ .

ب- إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأى دعم تصديرى منذ بداية فترة الأساس المذكورة .

ج- المنتجات التى اعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية ، كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائى .

د- إذا كان المنتج يخضع لقيود على الإنتاج ، بشرط أن ترد هذه القيود على المنتجات الزراعية الأولية ، لا على المنتجات الزراعية المجهزة أو المصنعة .

هـ-إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها فى السنة الأولى تمثل ٤% من متوسط الاستهلاك المحلى للسلعة فى فترة الأساس ، على أن ترتفع بمقدار ٨% سنوياً من استهلاكها فى السنوات التالية ، بحيث تصل الحصة إلى ٨% من متوسط الاستهلاك السنوى خلال (٦) سنوات .

و- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التى تضيف على أنها تمثل عناصر أساسية فى الغذاء التقليدى للدول النامية ، حيث إنه من الممكن استمرار تقيد مثل هذه الواردات بعض الوقت مع التعهد بتحريرها خلال فترة التنفيذ (١٠) سنوات.

**سادساً:** إعطاء ميزة تفضيلية للدول النامية منخفضة الدخل حيث أعفتها من تلك التخفيضات بصورة كاملة ، وحددت الدول منخفضة الدخل بالدول التى يقل فيها متوسط دخل الفرد عن (١٠٠٠) دولار سنوياً .

**٢-المعاملة الخاصة بالدول النامية :**

تضمنت معظم الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى أحكاماً تكفل معاملة خاصة للدول النامية والتى تمثل غالبية الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية، كما تضمنت الاتفاقيات أحكاما خاصة بالمعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً ، وفيما يلى نعرض لأهم الأحكام الخاصة بمعاملة الدول النامية فى اتفاق الزراعة ، وما يمكن أن يكون معاملة تفضيلية وفقاً لنصوص الاتفاق:

**أولاً :** يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى مجالات الاتفاق الثلاثة (النفاذ للأسواق – الدعم الداخلى – دعم التصدير) ، على مدى (١٠) سنوات بدلاً من (٦) سنوات التى تلتزم بها الدول المتقدمة ، كما ينص الاتفاق على إعفاء الدول الأقل نمواً من التزامات الاتفاق فى المجالات الثلاثة المذكورة .

**ثانياً :** كما يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها الثلاثة بنسب أقل من الدول المتقدمة (ثلثى النسب التى تلتزم بها الدول المتقدمة) بمعنى ٢٤% لتخفيض قيمة دعم التصدير ١٤% لتخفيض كميات الصادرات المدعمة من السلع الزراعية ، ١٣,٣% لتخفيض الدعم الداخلى للإنتاج الزراعى .

**ثالثاً:** ويسمح الاتفاق أيضاً بإعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلى إذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٢% من إجمالى قيمة السلع مقابل ٥% للدول المتقدمة .

**رابعاً:** ويسمح الاتفاق للدول النامية بتقديم دعم داخلى لإنتاجها الزراعى غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمارات التى تتاح للزراعة ، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعى للمنتجين الفقراء أو ذوى الدخول المنخفضة .

**خامساً:** كذلك يسمح الاتفاق للدول النامية بتقديم دعم لتصدير منتجاتها الزراعية غير مسموح به للدول المتقدمة وهو:

أ- الدعم المقدم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى.

ب- تحديد رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير بشروط أفضل من المطبقة على شحنات الاستهلاك المحلى .

## (٢-١) الوضع الخاص للدول النامية التى تعتبر مستورداً صافياً للمواد الغذائية:

تضمن اتفاق الزراعة مادة خاصة بالدول النامية المستوردة للمواد الغذائية التى قد تعانى بعض الصعوبات فى تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية ، وفقاً لقرار اتخذه الوزراء فى نهاية الجولة تضمن كيفية مساعدة تلك الدول فى مواجهة أية آثار سلبية تترتب على تخفيض الدول المتقدمة للدعم الممنوح لصادراتها من السلع الزراعية حيث تضمن القرار الوزارى الذى تم التوصل إليه نتيجة لجهود كبيرة ومتواصلة من قبل الدول النامية ، إلى جانب مجموعة الدول الأقل نمواً ما يلى :

**أولاً :** مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية فى لجنة المساعدات الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة) ، وإجراء مفاوضات لوضع مستويات

مساعدات غذائية تكفى احتياجات الدول النامية من خلال فترة الإصلاح (٦ سنوات) .

**ثانياً :** إقرار توجيهات لضمان توفير المواد الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة فى صورة منح لا ترد أو فى شكل مبيعات بشروط ميسرة .

**ثالثاً :** توجيه اهتمام كامل لطلبات الدول النامية للحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين إنتاجيتها والبنية الأساسية الزراعية .

**رابعاً:** تضمين أى اتفاق يتعلق بائتمان تصدير السلع الزراعية – من جانب الدول المتقدمة – أحكاماً مناسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية (فترات السداد – فترات السماح – سعر الفائدة) .

**خامساً:** بالنسبة للواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية ، فقد نص الاتفاق على عدم الربط بينهما وبين المساعدات الغذائية ، كما تضمن القرار أحقية الدول النامية المستوردة للغذاء فى الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية ، سواء فى إطار التسهيلات التى تمنحها حالياً أو التسهيلات التى قد تنشأ مستقبلاً فى إطار برامج الموائمة ، وذلك لمواجهة صعوبات تمويل وارداتها من السلع الغذائية .

كما تضمنت نتائج جولة أورجواى إعلاناً أقره الوزراء يحث فيه صندوق النقد والبنك الدولى على دعم الدول النامية المستوردة للغذاء التى تواجه صعوبات قصيرة الأجل من جراء تطبيق اتفاق السلع الزراعية .

### ٣- الآثار المحتملة لتطبيق اتفاق السلع الزراعية على الاقتصادات العربية :

من الأهمية هنا التأكيد على أن مجموعة الاتفاقات الجديدة عموماً سوف تشكل تحدياً يفرض على اقتصادات الدول العربية للارتفاع بمستوى المنافسة في كافة الأسواق الوطنية والإقليمية والدولة ، وفيما يلى تحليل للاتجاهات الإيجابية والاتجاهات السلبية التى قد تقابلها الدول العربية فى مراحل التطبيق خاصة الأولى منها بالنسبة للدول العربية .

وبداية يجب أن نشير إلى أن تقييم أثار الاتفاقات التجارية الدولية الجديدة بصفة عامة يتوقف على عاملين رئيسيين :

**العامل الأول** : موقف الدولة من العضوية فى منظمة التجارة العالمية من عدمه .

**العامل الثانى** : مدى اعتماد الاقتصاد الوطنى لكل دولة على قطاع معين أو أكثر بالنسبة للصادرات أو الواردات خاصة بالنسبة للقطاعات الرئيسية التى تناولتها الاتفاقات وأهمها الزراعة ، المنسوجات ، الخدمات .

وقبل أن نستعرض إتجاهات الآثار المتوقعة نرى أنه من المفيد أن نشير إلى عدد من الملاحظات التى من شأنها تحديد بعض ملامح اقتصادات الدول النامية بصورة عامة والدول العربية بصورة خاصة ، التى ستتعامل مع المتغيرات التى استحدثتها اتفاقات أورجواى فى بيئة التجارة الدولية . والملاحظات التى نود الإشارة إليها هى[٤]:

**أولاً** : أن الدول النامية ، هى مجموعة الدول الوحيدة فى النظام الاقتصادى العالمى الحالى التى تتعرض لخسائر صافية نتيجة اتفاقات جولة أورجواى ويعترف بهذه الخسائر البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD ) وسكرتارية الجات .

**ثانياً** : نظراً لطبيعة هياكل الإنتاج والاستهلاك فى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، فإن غالبية هذه الدول تقف بصورة عامة فى صفوف الدول المستوردة للغذاء ، وبخصوص الدول العربية ترتفع قيمة الفجوة الغذائية فيها حالياً إلى نحو (١٠,٣) بليون دولار ، ولكن مع البدء فى تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الزراعية فإن قيمة هذه الفجوة سترتفع تدريجياً .

**ثالثاً** : إن أهم واردات الدول النامية عموماً والدول العربية بصفة خاصة هى السلع الزراعية التى تعتبر مركز سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية التى تنطوى عليها الاتفاقية ، ومن أهم صادرات الدول العربية وبعض الدول النامية النفط والذى لم يندرج ضمن اتفاقات أورجواى ، وبينما تتعرض أوبيك كاحتكار نفطى لمحاولة التفكيك بهدف تخفيض الأسعار فإن تحرير السلع الزراعية (القمح) سيؤدى إلى زيادة الأسعار وليس تخفيضها .

**رابعاً**: تعانى السياسات الاقتصادية لمعظم الدول العربية من التخبط وعدم الاستقرار وسيطرة الأسلوب الفردى فى اتخاذ القرار وليس الأسلوب المؤسسى بما يعرض هذه السياسات للتغير بتغير الأفراد ، أو تقلبات أمزجة الأفراد أنفسهم الذين اتخذوا القرارات ، أو فى حالات أخرى - خضوع الأفراد لضغوط خارجية أو ضغوط جماعات مصالح محلية لإصدار قرارات فى اتجاه معين دون آخر ، ولذلك من الصعب تصور حدوث انسجام بين سياسات تحرير التجارة العالمية الجديدة وطريقة اتخاذ القرار الاقتصادى فى الدول النامية بعامة والدول العربية بخاصة .

نتيجة لما سبق فإنه من المتوقع حدوث تصادم وليس تناغم بين اقتصادات الدول العربية وإجراءات تحرير التجارة العالمية الناتجة عن جولة أورجواى .

## (٣-١) موقف الدول العربية من الاتفاقية :

وقبل الدخول فى تحليل اتجاهات المخاطر والمزايا التى ستتعرض لها اقتصادات الدول العربية من جراء تطبيق اتفاق تجارة السلع الزراعية ، أود أن أشير بلمحة سريعة عن موقف الدول العربية من عضوية الجات .

نجد بأن علاقة الدول العربية باتفاقية الجات وقعت منذ البداية تحت تأثير عاملين رئيسيين هما[٥] :

أ - المقاطعة الاقتصادية العربية (لإسرائيل) .

ب - الحرب الباردة والاستقطاب بين القوتين الأعظم فى العالم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى .

وفى السبعينات جاء النفط ليضيف عاملاً جديداً . خصوصاً بعد أن لعبت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) دور القوة المحركة فى زيادة الأسعار النفط الخام منذ حرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣[٦] .

لذلك كانت علاقة الدول العربية من البداية علاقة ضعيفة ومهزوزة ، وهى الآن فى طريقها إلى دخول مرحلة جديدة بتأثير مجموعتين من العوامل تتمثل فى زوال " العوامل المانعة " المقاطعة العربية (لإسرائيل) مع بدء مرحلة السلام العربية (الإسرائيلية) وانتهاء الدور الاحتكارى للأوبيك ، وتتمثل المجموعة الثانية فى "العوامل المشجعة" وأهمها الاستفادة من المزايا التى ستوفرها التجارة الحرة على النطاق العالمى للنمو الاقتصادى العربى وفيما يلى تلخيص لموقف الدول العربية من عضوية الجات وبالتالى منظمة التجارة العالمية (WTO)[٧] :

**أولاً** : هناك ثمانى دول تتمتع بالعضوية الكاملة (أى أنها أطراف متعاقدة) وهى :

- الدول أعضاء اتفاقية الجات (١٩٤٧) :
  - الكويت ٣ أيار / مايو ١٩٦٣ .
  - موريتانيا ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٦٣ .
  - مصر ٩ أيار / مايو ١٩٧٠ .
- الدول التى انضمت خلال مفاوضات جولة أورجواى :
  - المغرب ١٧ حزيران / يونيو ١٩٨٧ .
  - تونس ١٩ أب / أغسطس ١٩٩٠ .
- الدول التى انضمت بعد تطبيقها للاتفاقية بحكم الأمر الواقع De Facto[٨] :
  - البحرين ١٣ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٣ .
  - الإمارات ٨ آذار / مارس ١٩٩٤ .
  - قطر ٨ نيسان / إبريل ١٩٩٤ .

**ثانياً** : هناك ثلاث دول طلبت الانضمام وتم تشكيل مجموعات عمل لبحث انضمامها:

- الجزائر- رغم أن الجزائر كانت تطبق اتفاقية الجات بحكم (De Facto) وشاركت فى مفاوضات جولة أورجواى .
- الأردن فى ١٩٩٤/١/٢٥ تم تشكيل مجموعة عمل للتفاوض.
- السعودية فى ١٩٩٤/٧/٢١ تم تشكيل مجموعة عمل للتفاوض .

**ثالثاً** : كما أن الجمهورية العربية اليمنية تتمتع بعضوية (de facto) وهو الأمر الذى يسهل إجراءات العضوية الكاملة عندما ترغب فى ذلك .

**رابعاً** : سوريا ولبنان كانتا من بين الدول لـ(٢٣) المؤسسة لاتفاقية الجات ١٩٤٧، وكلاهما يدرس حالياً الانضمام إليها بعد أن انسحب فى الخمسينات .

وعلى ضوء ما تم بيانه فيما سبق يمكن تحليل أهم الآثار . وقد رأينا أن نبدأ برصد الآثار السلبية ، ليس من قبيل التشاؤم ، لكن على سبيل دق أجراس الإنذار ، واستثارة الهمم لتغيير الواقع العربى فى اتجاه مواجهة تحديات آتية ولا ريب فيها .

**(٣-٢) الآثار السلبية :**

**(٣-٢-١) يعد على قمة الآثار السلبية** لتحرير تجارة السلع الزراعية ، ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وخصوصاً المواد الغذائية ، من جراء إلغاء الدعم الزراعى ، وتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة ، وطبقاً لنتائج بعض الدراسات فى هذا المجال[٩] ، من المتوقع أن ترتفع أسعار جميع المنتجات الزراعية ماعدا عدد قليل منها التى من الممكن أن تشهد أسعارها بعض الانخفاض مثل الأرز والبن والكاكاو . وتتراوح زيادة الأسعار المتوقعة ما بين ١% و٨%[١٠] وهذا الارتفاع فى الأسعار يأتى من ناحيتين :

**أولهما** : انخفاض الدعم الزراعى ، ومن ثم حصول المزارعين على أسعار أقل وهو ما يؤدى إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية.

**ثانيهما** : انخفاض التعريفات الجمركية الذى قد يخفض من أسعارها المحلية ، وخصوصاً فى الدول الأوروبية ، وهذا قد يزيد من الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالى يعمل على رفع أسعارها العالمية[١١] . وسوف تكون وطأة هذه الزيادة كبيرة على الدول العربية ، حيث إنه من المعروف أن معظم الدول العربية تعتمد على الاستيراد الصافى للمنتجات الغذائية .

وقد تضمنت نتائج جولة أورجواى اعترافاً بهذا الأثر واشتملت على قرار وزارى حول "الأثر السلبى المحتمل لبرنامج الإصلاح (المتضمن فى الاتفاقيات) فى الدول الأقل نمواً والدول النامية التى تعتمد على الاستيراد الصافى للغذاء" .

ويذكر القرار أن هذه الدول قد تواجه صعوبات فى توفير إمدادات كافية من السلع الغذائية الأساسية من المصادر الخارجية بشروط معقولة ، بما فى ذلك الصعوبات قصيرة الأجل فى تمويل المستويات الطبيعية للواردات التجارية من السلع الغذائية الأساسية ، ولذلك اتفق الوزراء على ثلاثة أمور[١٢] :

**أولاً** : مراجعة مستويات المعونات الغذائية دورياً بواسطة لجنة المعونات الغذائية فى إطار اتفاق المعونة الغذائية ، والبدء فى المفاوضات مع الجهات المختصة للنظر فى زيادة المعونات الغذائية لإشباع الحاجات الأساسية للدول النامية .

**ثانياً** : وضع قواعد إرشادية لتأمين السلع الغذائية الأساسية التى تقدم إلى الدول الأقل نمواً وإلى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافى للغذاء فى شكل منح أو بشروط ميسرة .

**ثالثاً** : إيلاء طلبات المعونة الفنية والمالية للدول النامية أكبر الاهتمام فى إطار برامج المعونة من أجل تحسين الإنتاجية والبنية الأساسية فى القطاع الزراعى ، وتسهيل توفير التمويل اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات المالية الدولية .

**(٣-٢-٢) ومن الآثار السلبية المحتملة** تآكل المزايا الخاصة التى كانت صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية تتمتع بها فى النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة ، خاصة المزايا المرتبطة بالنظام العام للتفضيلات ، فهناك اتفاقيات تعاون ثنائية بين المجموعة الاقتصادية الأوربية وكل من المغرب وتونس ومصر والأردن والبحرين ولبنان وسوريا تقرر لهذه الدول أنواعاً من المزايا منها الإعفاء من التعريفات الجمركية أو خضوعها لتعريفات أقل من المقررة على صادرات الدول الأخرى ، ولا شك أن فقدان هذه المعاملة أو انكماشها يؤدى إلى إضعاف المركز التنافسى لتلك الدول فى

مواجهة الدول الأخرى وبالتالى إلى حدوث تحول فى التجارة لصالح الدول الأكثر كفاءة والتى لم تكن منتجاتها تتمتع بتلك المعاملة .

**(٣-٢-٣) ومن المتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعى**[١٣] فى الدول المصدرة إلى زيادة الأسعار كما ذكرنا سابقاً ، مما يؤدى بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات فى الموازين التجارية الزراعية العربية ، ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء فضلاً عن تأثر الإنتاج الحيوانى نظراً للارتفاع المتوقع فى أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة .

**(٣-٣) الآثار الإيجابية :**

(٣-٣-١) زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول العربية إلى أسواق الدول المتقدمة فالاتفاقيات الجديدة تتيح فرصاً أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية كالمنتجات الزراعية ، كذلك انفتاح الأسواق أمامها كنتيجة للخفض التدريجى للقيود التعريفية التى تحل محل القيود غير التعريفية التى كانت تتبعها معظم دول العالم وخاصة السوق الأوربى ، مثل القيود الكمية على الواردات من حظر إلى تصاريح الاستيراد التميزية المشروطة ، ومثل القيود الخاصة بالرقابة على اسعار الورادات، إلا أن هذه الفرص تعتبر محدودة فى الأجل القصير والمتوسط خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار مجموعة الإجراءات المتعلقة بالمواصفات الصحية والمستويات الفنية .

(٣-٣-٢) من آثار تحرير التجارة زيادة النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة ، وقد يقال إنه سينعكس على زيادة طلب هذه الدول على صادرات الدول النامية والعربية من ضمنها ومنها المنتجات الزراعية ، إلا أن الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد[١٤] أظهرت محدودية هذا الأثر وعدم امتداده إلى كل الدول النامية وأنه شبه معدوم لدول مثل الهند وغالبية دول إفريقيا .

(٣-٣-٣) قد يكون من الآثار الإيجابية أيضاً أن وضع نظام الفصل لفض المنازعات التجارية بين الدول يترتب عليه حماية أكبر الشركاء الأضعف اقتصادياً ، وفى هذا الإطار يمكن للدول العربية اللجوء إلى المنظمة العاملية للتجارة فى حالة تعرضها لممارسات تجارية سلبية من قبل الدول الصناعية الكبرى مثل الإغراق مثلاً .

(٣-٣-٤) قد يكون من الآثار الإيجابية غير المباشرة ، أن الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الزراعية المستوردة ، والتقلص المحتمل فى المعونات الغذائية سوف يمثلان حافزاً للدول العربية على تحسين الإنتاجية فى قطاعاتها الزراعية والتوسع فى الإنتاج الزراعى بوجه عام . والحقيقة أن هذا الأثر لا يتوقف على تحرير التجارة وحدها ، بل إنه يتطلب توافر عوامل أخرى متعددة، من أهمها اتخاذ سياسات ملائمة لنقل الارتفاع في الأسعار العالمية إلى المزارعين المحليين ، والقيام بالاستثمارات الضرورية لتحسين الإنتاجية ، وخصوصاً الاستثمار فى البنية الأساسية الزراعية والتعليم والبحوث والثقافة وطرق التوزيع والتخزين وما إلى ذلك[١٥].

## ٤- كيفية مواجهة الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية على المستوى العربي:

**أولاً :** ضرورة تدعيم العمل العربى المشترك عن طريق إعادة النظر فى الاتفاقيات الحالية وجعلها أكثر قدرة على التعامل مع منظمة التجارة العالمية وهنا يمكن الاستفادة من أحكام المادة ٢٤ من اتفاقية الجات، والأحكام الخاصة بالترتيبات الإقليمية ، إذ تتيح هذه المادة إقامة "منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى بين مجموعة من الدول" وذلك بشروط محدودة لا تتعارض مع القواعد الحاكمة فى اتفاقية الجات ، والمطلوب فى هذا الإطار وضع استراتيجية لمشروع اقتصادى إقليمى عربى يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية .

**ثانياً** : رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فى القطاع الزراعى العربى وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات ، وتدنيه تكاليف الإنتاج والتسويق ، لمواجهة المنافسة فى الداخل ، وللتمكن من اغتنام فرص فتح الأسواق فى الخارج .

**ثالثاً** : اتخاذ مجموعة من التدابير منها تنشيط برامج التعاون الزراعى الإقليمى وإنشاء مخزون غذائى استراتيجى والارتفاع بمستوى التجارة الزراعية البينية ، فضلاً عن الاستفادة من إعادة تقسيم العمل الدولى المتوقع على صعيد المنتجات الزراعية والعمل على تعديل التركيب المحصولى للدول العربية للتوسع فى إنتاج السلع ذات الميزة النسبية لها ، أو تلك التى يصبح إنتاجها أقل تكلفة من استيرادها كنتيجة لخفض الدعم الزراعى فى الدول المتقدمة المصدرة للسلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص .

ومن أهم القضايا التى تتطلب عملاً عربياً مشتركاً التنمية الزراعية والأمن الغذائى حتى يتأتى الاعتماد على الإمكانات الوطنية وتعظيم العائد منها وتوسيع قاعدة المشاركين فى النشاط الاقتصادى وذلك للعمل على تخفيف وطأة الفقر فى هذه الدول .

**الهوامش والمراجع :**

(١) علماً بأن هناك سبع جولات للتفاوض قبل جولة الأورغواى هى :

١-جولة جنيف ١٩٤٨ في سويسرا .
٢-جولة انسى ١٩٤٩ فى فرنسا .
٣-جولة توركاى ١٩٥١ فى إنجلترا .
٤-جولة جنيف ١٩٥٦ في سويسرا .
٥-جولة ديلون (١٩٦٠-١٩٦١) سويسرا .
٦-جولة كيندى (١٩٦٤-١٩٦٧) سويسرا .
٧-جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) سويسرا .

(٢) توضح الإحصاءات حجم التشوهات التى تشوب قطاع الزراعة متمثلة فى حجم الدعم الذى تقدمه الدول الصناعية المتقدمة ، حيث توضح تلك الإحصاءات بأن قيمة الدعم الذى تقدمه دول الاتحاد الأوربى وحدها للسلع الزراعية تقدر بـ (٧٠) مليار دولار سنوياً ، فى حين يصل الدعم الأمريكى إلى (٦٠) مليار سنوياً ، وقدرت دراسة أخرى قيمة دعم القطاع الزراعى فى كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى واليابان ، بحوالى (٩١) بليون دولار و (١٥٦) بليون دولار و (٧٤) بليون دولار على التوالى فى عام ١٩٩٢ . راجع فى ذلك : جامعة الدول العربية وآخرون ، الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة [الجات] وانعكاساتها على مستقبل الاقتصادات العربية بوجه عام ومسائل العمل بوجه خاص ، القاهرة ، ١٩٩٤.

وكذلك :

- URUGUAY ROUND, Outcomes for Australia, Foreign Affairs and Trade Bureau, December, 1993

(٣) راجع النص الأصلي للاتفاق فى:

- P. Stewart & Editor, the GATT "Uruguay Round a Negotiating History" (1980-1992), Volume: 3, Boston, 1993.

(٤) إبراهيم أنور ، اتفاقات الجات والاقتصادات العربية ، كراسات استراتيجية، العدد (٢٢) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤.

(٥) إبراهيم أنور ، اتفاقات الجات ، المرجع السابق .

(٦) يمثل هذا العامل عائقاً أمام الدول العربية الأعضاء فى أوبيك بما تواجهه من اتهامات من قبل الجات بالمشاركة فى إقامة تكتل احتكارى تجارى يهدف إلى رفع

الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة الدولية ، وطبقاً لقواعد عمل الجات فإن الدول الأعضاء تستطيع اتخاذ إجراءات انتقامية ضد دولة أو دول أخرى تخترق قواعد التجارة الحرة حتى لو كانت تلك الدولة أو الدول الأخرى من بين أعضاء الجات .

(٧) عادل عبد السلام ، اتفاقية الجات "جولة أورغواى النتائج والآثار" مؤتمر الجات والدول العربية (١١-١٣) تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٥، القاهرة ، وكذلك عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، "العرب والجات" الأهرام الاقتصادى ، ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ ، القاهرة .

(٨) يقصد بذلك أن سياسات تلك الدول بشأن التجارة الخارجية تتوافق مع مبادئ الجات .

(٩) أنظر على سبيل المثال الدراسة المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والبنك الدولى فى تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٠ .

(١٠) تشير بعض التقديرات إلى أن تحرير تجارة السلع الزراعية سوف يؤدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلع بما يتراوح بين (١٠%-٢٥%) سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠، أنظر ذلك فى عمر عبد الله كامل ، الاقتصاديات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الجات ، الأهرام الاقتصادى ، عدد (١٣٥٢)، القاهرة ، ١٩٩٤.

(11) P. Evans and J. Walsh, the EIU [Economist Intelligence Unit] Guide to the New GATT (London: EIU, 1994).

(١٢) إبراهيم العيسوى ، الغات وأخواتها "النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥.

(١٣) تعد المملكة العربية السعودية ضمن البلدان المتأثرة بخفض الدعم من منظور الإنتاج بالنظر إلى الدعم الهائل الذى تقدمه لمحصولها من القمح ، والذى قد يعنى إفقاد السعودية القدرة على مواصلة إنتاج القمح بوفرة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية والتزامها بأحكام خفض الدعم .

(14) Goldin Knudsen Trade Liberalisation, Global Economic Implications

(١٥) نفس المرجع السابق .